المقارنة الشهرية أظهرت عدم وجود تغير في معدل التضخم

«بيتك للأبحاث»: ارتفاع التضخم المحلي إلى 3 في المئة خلال مايو وفقاً للمؤشر الجديد

■ نتوقع حدوث تباطؤ في تضخم أسعار المواد الغذائية خلال النصف الثاني من 2013

■ ارتفاع تدريجي في متوسط التضخم من عام 1014 فصاعداً بسبب قوة الطلب المحلي والضغوط التصاعدية على الأجور

مؤشر التعاملات

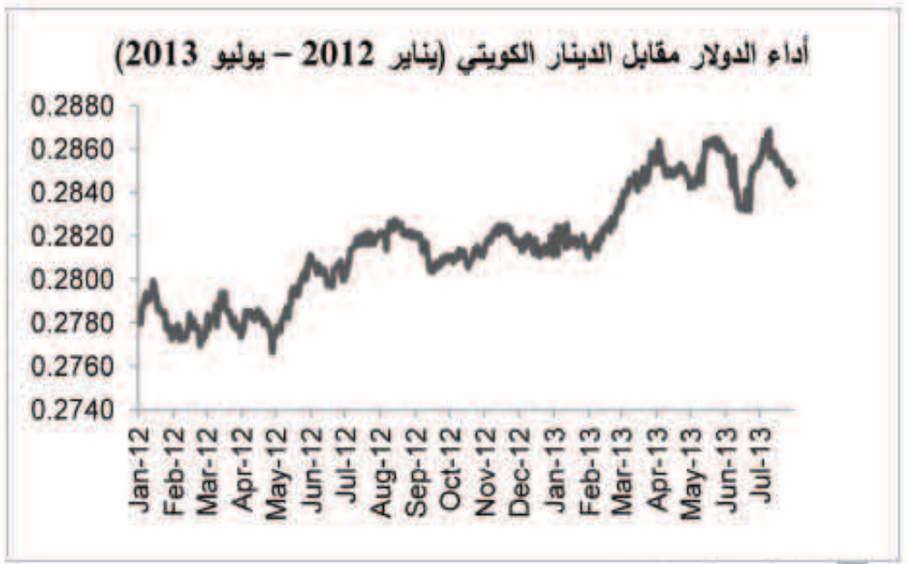

مؤشر أداء الدولار مقابل الدينار

قال تقرير اصدرته شركة «بيتك للابحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» الى ارتفاع التضخم في الكويت في مايوالماضي الى 3 في المئة عى اساس سنوي، وفقاً للمؤشر الجديد، الا ان المقارنة الشهرية اظهرت عدم وجود تغير في معدل التضخم وذكر التقرير ان المؤشر الجديد الذى وضعته الادارة المركزية للاحصاء يستخدم عام 2007 كسنة اساس جديدة بدلا من سنة 2000 فيما ابقى على اسعار الايجارات والسلع الغذائية كاحد اهم المكونات الترجيحية فى المؤشر.

وتوقع التقرير ان يتم خفض معدلات الفائدة فى الكويت بالتزامن مع قرار الاحتياطي الفدرالي الامريكى بين بنهاية العام المقبل او عام 20015 ... وفيما يلى التفاصيل

أظهرت بيانات الادارة المركزية للإحصاء ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك المعدل الذي يقيس معدل التضخم في الكويت بنسبة 3 في المئة على أساس سنوي في مايو 2013، من 2.8 في المئة على أساس سنوي في شهر أبريل، إلا أن المقارنة الشهرية أظهرت عدم وجود تغير في معدل التضخم.

وقد نشرت الإدارة المركزية للإحصاء سلسلة معدلة لتضخم أسعار المستهلك، وذلك باستخدام 2007 كسنة أساس جديدة «بدلاً من سنة 2000 سابقاً»، فضلاً عن تعديل بعض البنود التي تتضمنها سلة المستهلك وتحديد ترجيحات جديدة. وتستمد الترجيحات المعدلة من دخل الأسر ومسح الإنفاق في عام 2007 للإدارة المركزية للإحصاء.

ويمتد تاريخ البيانات الشهرية للسلسلة الجديدة فقط إلى أبريل 2012، على الرغم من أن الإدارة المركزية للإحصاء قد أصدرت أيضا متوسط البيانات السنوية للفترة بين عامي 2008 و 2012. ونجد أن كلتا مجموعتي البيانات «الشهرية والسنوية» لديها تأثير بدفع التضخم قليلاً فوق المستويات المذكورة سابقاً. فعلى سبيل المثال، أظهرت سلسلة مؤشر أسعار المستهلك القديمة، والتي توقفت في أبريل من هذا العام، أن التضخم يسير بمعدل 1.6 في المئة على أساس سنوي في هذا الشهر بالتحديد، مقارنة بنسبة 2.8 في المئة وفقا للسلسلة الجديدة. وفيما يتعلق بالتضخم السنوي، ذكرت الإدارة المركزية للإحصاء أن المتوسط زاد بنسبة 2.9 في المئة بالنسبة للسنة الماضية، إلا أنه وفي ظل السلسلة الجديدة، تم تعديل هذه النسبة بالزيادة إلى 3.2 في المئة.

وحيث إنه تم إعادة صياغة بعض الفئات التي يتألف منها المؤشر، فنجد من الصعب القيام بأي مقارنات دقيقة على المستوى التفصيلي بين المنهجيات القديمة والجديدة. إلا أن تأثير قطاع الإسكان «الذي تمثله الايجارات بصورة أساسية» زادت أهميته بوضوح، حيث ترجيح المؤشر عند 28.9 في المئة مقارنة بنسبة 26.7 في المئة سابقاً. وفي المقابل، لم يحدث تغير تقريبا في الأهمية النسبية لقطاع المواد الغذائية، حيث ترجيح المؤشر عند 18.4 في المئة.

ولذلك سيواصل الاتجاه العام في معدلات التضخم كونه مدفوعا إلى حد كبير بواسطة قطاعي المواد الغذائية والإسكان. ونتوقع حدوث تباطؤ في تضخم أسعار المواد الغذائية خلال النصف الثاني من 2013، والتي لا زالت ترتفع بصورة سريعة نسبياً في مايو 2013 «6.3 في المئة على أساس سنوي»، وذلك انعكاساً من انخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية. وهذا من شأنه أن يساعد على إبقاء الضغوط التضخمية في إطار يمكن السيطرة عليه.

وسوف نقوم بمراجعة توقعاتنا للتضخم وفقا للسلسلة المحدثة، إلا أننا نستبعد حدوث تغير في المسار الإجمالي والذي يفترض حدوث ارتفاع تدريجي في متوسط التضخم من عام 2014 فصاعدا بسبب قوة الطلب المحلي والضغوط التصاعدية على الأجور. وقد سبق وتوقعنا أن يكون معدل التضخم في الكويت عند 2.5 في المئة في عام 2013 و 3.5 في المئة لعام 2014. بشكل عام، نتوقع أن تظل أسعار الفائدة الرئيسة دون تغيير في الكويت عند 2 في المئة في عامي 2013 و 2014 نظراً لأن أسعار الفائدة في الكويت تقتفي بصورة عامة أثر حركة أسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» حيث يشكل الدولار الجزء الأكبر من ترجيح السلة التجارية للعملات.

وقد أشار مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في وقت سابق أنه سيحافظ على انخفاض أسعار الفائدة على الأقل حتى نهاية 2015 قبل الشروع في أي تدابير لتشديد السياسة النقدية. إلا أنه وبعد خطته لإنهاء برنامج التيسير الكمي في أكتوبر 2013، يتوقع أن تحدث زيادة في أسعار الفائدة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في وقت سابق عن 2015، وفي حالة حدوث رفع لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة والذي نرجح أن يتم خلال 2014، فإن ذلك قد يشجع بنك الكويت المركزي على رفع أسعار الفائدة لديه بصورة مماثلة لأسعار الفائدة الأمريكية.

السعودية والإمارات تقودان النمو الاقتصادي

«النقد العربي»: السياحة والتجارة واستقرار النفط وراء انتعاش اقتصادات الخليج

اظهرت المؤشرات الأولية لاقتصادات الدول العربية تصدر السعودية والإمارات قاطرة النمو في الدول العربية خلال العام الحالي، وذلك نتيجة النمو في قطاعات السياحة والتجارة وارتفاع الطلب على النفط، بحسب صندوق النقد العربي.

وتوقع الخبير الاقتصادي في الصندوق الدكتور إبراهيم الكراسنة، في تصريحات نشرتها صحيفة اليوم السعودية، أن ينمو الاقتصاد السعودي والإماراتي بنسبة تتراوح بين 3.5 إلى 4 بالمئة خلال العام الحالي، بزيادة على المعدل العالمي المتوقع والذي يتراوح بين 2.5 و3 بالمئة.

وعزا الكراسنة زيادة النمو في السعودية والإمارات ودول الخليج بشكل عام إلى نمو القطاعات غير النفطية وأبرزها السياحة والتجارة، إضافة إلى استقرار أسعار النفط بمتوسط فوق 100 دولار، متوقعاً تراوح معدلات نمو القطاعات غير النفطية بين 5 إلى 6 بالمئة.

وأوضح الكراسنة أن دول التعاون تشهد نموا نتيجة توفر الاستقرار وتزايد معدلات النشاط الاقتصادي وارتفاع الاستثمار المحلي والأجنبي، لافتاً إلى استمرار دول مجلس التعاون بمواصلة استثماراتها القوية في تطوير البنية التحتية وتنويع الأداء الاقتصادي، ما يسهم في تعزيز نمو القطاعات غير النفطية.

وسجلت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الماضي نموا بلغ 6 بالمئة، فيما سجلت بقية الدول العربية نموا دون 2 بالمئة، بحسب تقديرات أولية لصندوق النقد الدولي. وسيواصل القطاع غير النفطي معدلات النمو المرتفعة بفضل الطلب القوي من القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات الحكومية.

وأشار الكراسنة إلى توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة مؤخرا، بان يحقق الاقتصاد الإماراتي مستويات نمو بحدود 4.3 في المئة سنويا خلال الفترة 2013-2018، مدعوما بتنامي أداء القطاعات غير النفطية، وارتفاع الفوائض المالية، وزيادة الصادرات.

وتوقع الصندوق أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي للإمارات إلى 474.2 مليار دولار عام 2018، مقارنة بنحو 377 مليار دولار العام الماضي.

استقرار سعر الدولار عند 7 جنيهات

«H.C» يتوقع وصول دين مصر الخارجي إلى 50 مليار دولار

البنك المركزي المصري

توقع البنك الاستثماري إتش سي مواصلة معدلات التضخم ارتفاعها في مصر خلال العام المالي الجاري 2013-2014 رغم توقعه لاستقرار سعر العملة المحلية في البلاد واستقرار الوضع الاقتصادي بعد المساعدات الخليجية الضخمة، كما توقع ايضا أن يرفع الدين الخارجي لمصر إلى 50 مليار دولار.

وأشار تقرير صادر عن البنك إلى أنه يتوقع أن تتراوح معدلات التضخم السنوية في البلاد بين 12 في المئة إلى 13 في المئة، مقارنة بمستواه في شهر يونيو الماضي عند 10.9 في المئة.

وارتفع معدل التضخم السنوي في مصر إلى 11.5 في المئة خلال الشهر الماضي، في حين سجل تغييرا شهريا قدره 0.9 في المئة عن شهر يونيو 2013، وجاء هذا الارتفاع بسبب زيادة الطلب في شهر رمضان الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسب وصلت إلى 8.9 في المئة في بعض الفئات.

وتوقع البنك الاستثماري استقرارا في سعر الجنيه المصري عند مستواه الحالي الذي وصل بحسب بيانات البنك المركزي إلى سبعة جنيهات أمام الدولار، مرجعا توقعاته تلك إلى المساعدات الخليجية الضخمة التي وعدت بها 3 دول خليجية مصر بقيمة 12 مليار دولار، وتلقت منها البلاد بالفعل 5 مليارات دولار نقدا، إضافة إلى بعض شحنات النفط المجانية التي ستعمل على تخفيف العبء عن الميزان التجاري.

واعتبر بنك الاستثمار أن المساعدات التي تعهدت بها دول خليجية ستكون بمثابة التحفيز الاقتصادي.

واستبعد مسؤولو الحكومة في وقت سابق اتخاذ أي إجراءات تقشفية، وقالوا إنهم سيسعون إلى زيادة الاستثمارات الحكومية في البلاد، ويصل إجمالي الاستثمارات المتوقع ضخها بحسب الخطة الاقتصادية للحكومة التي أعدتها حكومة رئيس الوزراء السابق هشام قنديل إلى 291 مليار جنيه «41.5 مليار دولار»، ثلثها تقريبا تضخها الحكومة.

ويرى التقرير انه يمكن استخدام هذه الأموال في تقديم حزمة حوافز أو سداد جزئي لمتأخرات الشركة العامة للبترول المستحقة للشركاء الأجانب، والذي من شانه المساعدة في إنعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز التي شكلت 26 في المئة من الاستثمارات المنفذة و69 في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام المالي (2010/2009) والتخفيف من التوتر على إمدادات الطاقة المحلية.

وأشار التقرير إلى أن المساعدات الخليجية سترفع الديون الخارجية لمصر إلى 50 مليار دولار، ولكنها أيضا ستوفر ما بين أربعة إلى ستة مليارات تمويلا للحكومة، وسط توقعات بأن تصل الفجوة التمويلية خلال العام المالي الجاري إلى ثمانية مليارات دولار.

ووصل الدين الخارجي لمصر إلى 38.8 مليار دولار في نهاية ديسمبر بحسب بيانات البنك المركزي المصري، ووفقا لتصريحات مسؤولين بوزارة المالية فإن إجمالي الدين العام وصل حتى نهاية الشهر الماضي إلى 44 مليار دولار.

انخفاض الاستثمار الأجنبي في تونس 1.3 في المئة خلال النصف الأول

«رويترز» – أوضحت بيانات رسمية انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس 1.3 بالمئة في النصف الأول من عام 2013 في انعكاس على الأرجح للصراع السياسي في البلاد.

وقالت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي إن الاستثمارات الأجنبية انخفضت إلى 939 مليون دينار تونسي «569.95 مليون دولار» من 951.1 مليون دينار في نفس الفترة من عام 2012.

وتشهد تونس مهد احتجاجات الربيع العربي فوضى سياسية منذ اغتيال المعارض العلماني محمد البراهمي الشهر الماضي.

وانخفض الاستثمار الأجنبي 13.9 في المئة في نفس الفترة من عام 2010 قبل الانتفاضة الشعبية عام 2011 التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي.

وشهد قطاع الخدمات أكبر انخفاض في الاستثمارات متراجعا 21 بالمئة مقارنة بنفسة الفترة من العام الماضي يليه القطاع الصناعي خمسة بالمئة وقطاع الطاقة الذي هبط 4.3 بالمئة.

في معرض فرانكفورت الدولي للسيارات

«إنفينيتي» تستعد لكشف النقاب عن السيارة التجريبية

تعرض شركة إنفينيتي للسيارات وللمرة الأولى عالميا السيارة التجريبية «Q30 Concept» في معرض فرانكفورت للسيارات في شهر سبتمبر المقبل.

وتعبّر إنفينيتي «Q30 Concept» عن رؤية التصميم الحديث لسيارات إنفينيتي المدمجة التي تستهدف جيلا جديدا من عملاء السيارات الفاخرة.

ومن المتوقع الكشف عن السيارة التجريبية الجديدة في مؤتمر صحفي تقيمه إنفينيتي عند الساعة العاشرة والربع صباحا بتوقيت وسط أوروبا في 10 سبتمبر المقبل بمدينة فرانكفورت الألمانية. وتمثل «Q30 Concept» الخطوة القادمة لدخول إنفينيتي في فئات جديدة للسيارات الفاخرة وتجسّد رؤية إنفينيتي في تقديم تصاميم مذهلة ومواد إبداعية وتصنيع متقدم بدقة متناهية ولمسات ابتكارية وبراعة مهنية مفعمة بالحماس.

وقال رئيس شركة إنفينيتي موتور المحدودة، يوهان دي نايسن: «تعتبر السيارة التجريبية إنفينيتي «Q30 Concept» مقدمة مهمة لتعزيز قائمة منتجاتنا التي تؤكد استراتيجيتنا الجريئة للنمو العالمي. وفي سياق جهودنا لتلبية المتطلبات العصرية والشبابية لعملاء السيارات الفاخرة، تقدم إنفينيتي «Q30 Concept» التي تتميز بأسلوبها المميّز وتبلغ مستويات جديدة من جودة المنتجات».

إنفينيتي، Q30،

وتمثل السيارة التجريبية الجديدة أيضا التطور الأحدث في فلسفة التصميم في إنفينيتي التي تم إطلاقها من خلال سيارة إنفينيتي «Q50» والتي ظهرت للمرة الأولى في معرض أميركا الشمالية الدولي للسيارات في مدينة ديترويت الأمريكية خلال شهر يناير الماضي. ومثل سيارة «Q50»، تشمل سيارة إنفينيتي «Q30 Concept» أيضا لمحات دراماتيكية في التصميم مستوحاة من ثلاث سيارات تجريبية أبدعتها إنفينيتي - ايسانس «Essence»، ايثيريا «Etherea» وايميرج-ي «Emerg-e».

وتعمل إنفينيتي على إحداث تحوّل جذري في فئة السيارات المدمجة الفاخرة، ويُلهم التصميم الجريء والروح الرياضية الرشيقة للسيارة التجريبية «Q30 Concept» توقعات أكبر مما هو ممكن ومما هو أبعد من التصاميم المسيطرة على أسواق السيارات حاليا.

وقال الفونسو البايسا، المدير التنفيذي للتصميم في إنفينيتي: «يتميز تصميم «Q30 Concept» بالرشاقة والأناقة والجاذبية. فعندما ترى القطط الكبيرة وسريعة الحركة مثل الفهود، تلاحظ أنها رشيقة وتنطلق بخطواتها بخفة واضحة وكأنها تطوف على الماء. هذه هي القوة التي نهدف إلى تقديمها في السيارة التجريبية «Q30 Concept»».

إعلان تذكيري

جدول اعمال الجمعية العمومية غير العادية
للشركة الوطنية المتحدة القابضة ش.م.ك (قابضة)
للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31

1. الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة للشركة كما في 2012/12/31.

الموافقة على اطفاء جزء من الخسائر المتراكمة والبالغة 3,598,039 د.ك بمبلغ 2,885,214 د.ك ليتبقى مبلغ 712,825 د.ك من الخسائر يتم اطفاؤه في السنوات القادمة، الموافقة على اطفاء جزء من الخسائر المتراكمة للشركة كما في 2012/12/31 وذلك بمبلغ 2,885,214 د.ك مقابل تخفيض رأس مال الشركة البالغ 3,885,214 د.ك كما في 2012/12/31 بنفس المبلغ ليصبح رأس مال الشركة بعد اطفاء جزء من الخسائر المتراكمة 1,000,000 د.ك وبالتالي سوف ينخفض مجموع عدد الاسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة من 38,852,140 سهم الى 10,000,000 سهم.

2. تعديل نص المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الاساسى للشركة.

النص الحالي

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 3,885,214 (فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة خمسة وثمانون الف ومائتين واربعة عشر د.ك) موزعا على 38,852,140 سهم (فقط ثمانية وثلاثون مليون وثمانمائة اثنان وخمسون الف ومائة واربعون سهم لاغير)، قيمة كل سهم 100 فلس وجميعها نقدية.

النص الجديد

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 1,000,000 د.ك (فقط مليون دينار كويتي لاغير) موزعا على 10,000,000 سهم (فقط عشرة مليون سهم لاغير) قيمة كل سهم 100 فلس وجميعها أسهم نقدية. لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور مراجعة السادة مكتب بدر البريع للاستشارات الادارية والمالية الكائن بمنطقة بنيد القار ق (6) شارع (55) برج الدروازة الدور الاول.

التليفون: 22418849 22445458 فاكس: 22469838

للتدقيق استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للمكتب المذكور.

والله ولي التوفيق...

الشركة الوطنية المتحدة القابضة ش.م.ك (قابضة)

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة الوطنية المتحدة القابضة ش.م.ك قابضة.

يتشرف مجلس ادارة الشركة الوطنية المتحدة القابضة بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية للشركة والمزمع انعقاده بتاريخ 2013/8/18 الحادية عشرصباحا ، يوم الاحد، في مقر الشركة الكائن بالمرقاب (ق3) قسيمة (12) برج مدينة الاعمال الكويتية العقارية الدور 25.

وذلك لمناقشة جدول اعمال الجمعية العمومية العادية التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.
3. المصادقة على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
4. الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
6. الموافقة على عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
7. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
8. مناقشة اطفاء جزء من الخسائر المتراكمة كما في 2012/12/31 مقابل تخفيض رأس مال الشركة.
9. انتخاب مجلس ادارة جديد للثلاث سنوات القادمة.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 . وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.